الوظائف الخضراء ودورها في تعزيز العمل اللائق

Green jobs and their role in promoting decent work

محمد أمين بلعرج

طالب دكتوراه تخصص قانون المؤسسة والتنمية المستدامة

مخبر قانون العمل والتشغيل

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

Mohammed.belaredj@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2020/07/26 تاريخ القبول: 2020/08/15 تاريخ النشر: 2020/10/26

الملخص:

تروم هذه المداخلة إلى تحديد مفهوم الوظائف الخضراء كإستراتيجية مهمة في منظومة الاقتصاد الأخضر، ومدى تأثيرها في تخضير مناصب العمل، ودورها في تعزيز العمل اللائق، وتقليل نسبيا من حده ظاهرتي الفقر والبطالة.

توصلت الدراسة إلى أن مسألة تخضير مناصب العمل في جميع القطاعات الاقتصادية من شأنه أن يوفر مناصب عمل لائقة وسليمة وآمنة من جميع الأخطار البيئية وغير البيئية، بالإضافة إلى ذلك توليد وخلق فرص عمل عديدة، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في تقليل نسب البطالة والفقر في العالم وعلى وجه التحديد البلدان النامية.

وتوصي المداخلة بضرورة تبني وانتهاج سياسات تقوم على مفهوم الاقتصاد الأخضر الذي بدوره سيولد استراتيجية الوظائف الخضراء، بعيدا عن السياسات الاقتصادية التقليدية التي تقوم على فكرة الربع، والتي أصبحت تشكل خطرا على المنظومة المناخية والبيئة.

الكلمات المفتاحية: الوظائف الخضراء، الاقتصاد الأخضر، التنمية المستدامة، العمل اللائق، بيئة العمل.

Abstract :

The intervention is aimed at defining the concept of green jobs as an important strategy in the green economy system, the extent of their impact on job creation, their role in promoting decent work, and their relative reduction in poverty and unemployment.The study concluded that the issue of creating jobs in all economic sectors would provide decent, safe and secure employment from all environmental and non-environmental hazards, in addition to generating and creating many jobs, which would contribute to reducing unemployment and poverty rates in the world, particularly in developing countries. The intervention recommends policies based on the concept of a green

economy, which in turn will generate green jobs strategy, away from traditional rent-based economic policies that have become a threat to the climate system and the environment.

Keywords : *green jobs, green economy, sustainable development, decent work, work environment.*

المؤلف المرسل: محمد أمين بلعرج *mohammed.belaredj@univ-mosta.dz*

مقدمة:

يتأثر عالم الشغل بتدهور البيئة وتغير المناخ وبالانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون، كما تولد فرص للعمل وتختفي أخرى في مسار التنمية المستدامة، لهذا فإن القرن الواحد والعشرين يواجه مشكلتين أساسيتين تكمن أولها في درء مخاطر تغيير المناخ وتدهور الموارد الطبيعية التي من شأنها تهديد نوعية حياة الأجيال الحالية والمستقبلية، وتتمثل الأخرى في تحقيق التنمية الاجتماعية والعمل اللائق للجميع.[1]

وفي هذا الصدد استحدث ما يسمى بالوظائف الخضراء كإستراتيجية وآلية مساعدة ومساندة للأبعاد الثلاثة التي يقوم عليها مفهوم التنمية المستدامة، وهي البعد البيئي؛ البعد الاقتصادي؛ البعد الاجتماعي، وبهذا تكون ملائمة ومراعية لجميع هذه الأبعاد. والوظائف الخضراء هي احدى مقاربات الاقتصاد الأخضر والذي ينصرف مفهومه نحو إعادة تشكيل وتصويب الأنشطة الاقتصادية لتكون مراعية للبيئة والتنمية الاجتماعية، ومن هذا المنطلق نتساءل: ما المقصود بالوظائف الخضراء؟ وما علاقتها بالاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة والعمل اللائق؟ وما دور هذه الأخيرة في الحد من الفقر والبطالة؟

وللإحاطة أكثر بموضوع المداخلة سنعمد في البداية إلى تحديد مفهوم الوظائف الخضراء وسبل تعزيزها في مختلف القطاعات الاقتصادية (المطلب الأول)، ثم نتناول في القسم الثاني أهمية هذه الوظائف في خلق فرص عمل جديدة وفعاليتها في محاربة الفقر والبطالة، فضلا على دورها في تعزيز وتكريس مفهوم العمل اللائق (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم الوظائف الخضراء وعوامل تعزيزها

تعتبر"الوظائف الخضراء" إحدى مقاربات "الاقتصاد الأخضر الذي يرتكز مفهومه على إعادة تشكيل وتصويب الأنشطة الاقتصادية لتكون أكثر مساندة للبيئة والتنمية الاجتماعية، بحيث يشكل طريقا نحو تحقيق التنمية المستدامة،[2] فما المقصود بالوظائف الخضراء؟ (الفرع الأول)، وما هي عوامل وسياسات تعزيز من هذه الوظائف الخضراء ؟ (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مفهوم الوظائف الخضراء

ويقصد بالوظائف الخضراء هي: تلك التي تكفل تخفيف المد والأثر البيئي للشركات والقطاعات الاقتصادية، وتؤدي إلى تخفيف مستوياته إلى حدود يمكن تحملها، ومن أمثلة هذه الوظائف تلك التي توجد في قطاعات كثيرة من الاقتصاد، كالطاقة وإعادة تدوير المخلفات وفي الزراعة والتشييد والنقل. وكل هذه الوظائف من شأنها أن تسهم في تخفيف استهلاك الطاقة وحسن استخدام وتدبير المواد الأولية والمياه من خلال استراتيجيات تعمل على تخليص الاقتصاد من الكربون، وتقليل

---

[1] - مكتب العمل الدولي، مجلس الإدارة، الدورة 310، يناير – مارس 2011، الوثيقة رقم GB.2/312، ص 6.

[2] - رلي مجدلاني، إدارة التنمية المستدامة والإنتاجية، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الأسكوا)، 2010/12/15، ص 5.

انبعاثات الغازات والدفيئة وتخفيض/أو إزالة جميع أشكال النفايات والتلوث، وحماية وإصلاح النظم البيئية والتنوع البيولوجي.[1]

وتعد مبادرة الوظائف الخضراء استراتيجية استيجابية للآثار السلبية الناتجة عن تغيير المناخي والمترتبة عن العمل، تهدف إلى الدمج بين أهداف الحد من الفقر وتلك الخاصة بتخفيض مستوى انبعاثات غازات الدفيئة عبر استحداث فرص عمل لائق،[2] فالوظائف الخضراء هي تلك الوظائف التي تدور حول التنمية المستدامة والتي تستجيب في نفس الوقت للتحديات العالمية المعنية بحماية المناخ والبيئة، وتوصف بالوظائف الخضراء باعتبارها وظائف تراعي وتساعد في الحد من الآثار التلوث البيئي، مما يؤدي في نهاية المطاف لبناء وترشيد منشآت وشركات وقطاعات اقتصادية مستدامة من الناحية البيئية والاجتماعية والاقتصادية (ثلاثية الأبعاد). فهي نوع جديد يقوم بالأساس على ادماج الفوائد البيئية بهواجس العمل التقليدية، خصوصا المتعلقة بسلامة العمال وصحتهم البدنية والنفسية وكرامتهم داخل بيئة عمل لائقة وسليمة، بالإضافة للحماية الاجتماعية من خلال التأمين على العمال والمتعلقة أيضا بالأجور وحقوق الأساسية للعمال.[3]

هذا وقد عرف تقرير سنة 2008 مشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية لأصحاب العمل والإتحاد الدولي لنقابات العمال الوظيفة الخضراء على أنها " أي وظيفة لائقة تسهم في الحفاظ على نوعية البيئة أو استرجاعها، سواء تعلق الأمر بقطاع الزراعة أو الصناعة أو الخدمات أو الإدارة. وأن الوظائف الخضراء من شأنها تخفيض استهلاك الطاقة والمواد الخام، كما تحد أيضا من انبعاثات غازات الدفيئة وتقلل النفايات والتلوث وتحمي النظم الايكولوجية وتسترجعها، وتمكن المنشآت والمجتمعات المحلية من التكييف مع تغيير المناخ.[4]

وتعرف منظمة العمل الدولية الوظائف الخضراء على أنها " عمل لائق من شأنه أن يخفف من آثار نشاط الشركات والقطاعات الاقتصادية المختلفة على البيئة وخفضها إلى مستويات مستدامة أو أنها عمل يتضمن وظائف تحافظ على البيئة وتعيد تأهيلها،[5] وهكذا تركز الوظائف الخضراء على سمات المسؤولية الاجتماعية وحماية البيئة والاستمرارية وعلى تقنيات بديلة وكفاءة استخدام الطاقة والوعي البيئي، إضافة إلى ذلك فهي تتضمن تلك الوظائف التي تساهم في حماية النظم البيئية والتنوع الحيوي، وتخفيف استهلاك الطاقة والموارد والمياه من خلال استراتيجيات عالية الكفاءة، وإرساء اقتصاد خال من الكربون يعمل على تجنب إنتاج جميع أشكال النفايات والتلوث وبشكل دائم.[6]

وتشتمل هذه التعاريف في أغلبها على الأبعاد الثلاثية للتنمية المستدامة، سيما وأنها ترتكز على ضرورة أن لا تكون هذه الوظائف خضراء فحسب، بل لائقة أيضا، حيث يتعين أن يكون العائد من تلك الوظائف منصفا و أن تكون الوظائف منتجة

---

[1] - الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم 2009، تعزيز التنمية وإنقاذ الكواكب، (نيويورك 2011)، ص 62.

[2] - قحام وهيبة، الوظائف الخضراء كمفتاح لاقتصاد مستدام، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد 1، 2016، ص 263.

[3] - ماموني فاطمة الزهرة، رهانات الاقتصاد الأخضر في تخضير الوظائف والحد من الفقر، النور للنشر والتوزيع، ألمانيا، ط.1، 2019، ص 330.

[4] - ماموني فاطمة الزهرة، رهانات الاقتصاد الأخضر في تخضير الوظائف والحد من الفقر، مجلة الحقيقة، المجلد 8، العدد 1، 2019، ص 56.

[5] - الأمم المتحدة، المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة الأمم المتحدة، اعتماد الوظائف الخضراء لتعزيز توظيف الشباب في ست من القرى السورية المائة أشد فقرا، ورشة عمل من تنظيم منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، بيروت، 25 – 27 مارس 2011، ص 1.

[6] - مصطفى يوسف الكامل، التنمية المستدامة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط.1، القاهرة، 2017، ص 243.

وتوفر مداخيل وحماية اجتماعية كافية تحترم حقوق العمال وتمكنهم من المشاركة في اتخاذ القرارات،[1] وبهذا يكون مضمون الجوهري للوظائف الخضراء يهدف بالأساس إلى العمل اللائق، باعتباره فاعل رئيسي في الحد من التأثيرات السلبية للنشاط الاقتصادي، ويؤدي في نهاية المطاف إلى خلق كيان اقتصادي مستدام.

الفرع الثاني: عوامل تعزيز الوظائف الخضراء

تمثل الوظائف الخضراء جزءا هاما من مكاسب العمالة المرتبطة باقتصاد أكثر استدامة بيئيا، لكن في المقابل يشترط أن تكون هنالك مجموعة من العوامل التي من شأنها تعزيز الوظائف الخضراء، لكي تكون عملية التحول الاقتصادي مجدية وقابلة للاستمرار والتطور مستقبلا. لأن فوائد الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر لن تتحقق على نحو تلقائي سيما وأن الأمر يتطلب إعادة هيكلة اقتصادية جذرية واتخاذ تدابير وإجراءات لضمان الانتقال العادل للعاملين المتأثرين بالتحول في بعض القطاعات ودمج البعض الآخر في قطاعات جديدة،[2] ولعل أبرز هذه السياسات والتدابير اللازمة هي:

1/ إعادة هيكلة المنظومة الاقتصادية من أجل انتقال عادل:

يمكن لإعادة الهيكلة الاقتصادية ما يتصل بها من أسواق العمل نتيجة عوامل بيئية أن تشمل جميع مجالات الاقتصاد أو ترتكز في بعض القطاعات والمناطق والمجتمعات المحلية، وهذه التكييفات تكون بصفة دائمة، إلا بعض في الحالات التي تكون للتكييفات المؤقتة فعالية مهمة، ولعل أكثر هذه القطاعات المعنية بصفة مباشرة بهذه التكييفات هي صناعات كثيفة الموارد والطاقة التي تشكل مصدرا للتلوث والانبعاثات، والصناعات الأولية مثل الحراجة ومصائد الأسماك عندما تبالغ في استخدام الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها، هذا وتأثر الهيكلة الاقتصادية في الصناعات كثيفة الموارد بأشد ما يكون على البلدان الصناعية وبعض الاقتصادات الناشئة.[3]

2/التدريب الوظيفي و اكتساب المهارات:

إن التدريب المهني أو ما يسمى "الياقات الخضراء" من بين أهم السياسات والتدابير التي من شأنها تعزيز الوظائف الخضراء في مستوى تطلعات التنمية المستدامة، وذلك من خلال إعداد مجموعة من البرامج التكوينية على مجموعة واسعة من الوظائف والمراكز العالية، وهذا مهم لإعداد قوة عاملة في نفس فعالية الوظائف الخضراء، وذلك لضمان أن تكون هذه القطاعات وأماكن العمل الخضراء غنية بالكفاءات والموظفين والمدربين.

ولهذا لتدريب الوظيفي أهمية مماثلة في البلدان النامية، فهناك مجموعة من المنظمات الدولية على رأسها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية تسعى إلى التعاون مع قطاعات الأعمال ونقابات العمال ومنظمات المجتمع المدني، يمكنها أن تؤدي دورا حاسما في إقامة مراكز مختصة بالتدريب على الوظائف الخضراء في البلدان النامية، بما فيها العربية، والجدير بالذكر أن التشريعات المقترحة في الولايات الأمريكية المتحدة وفرت تمويلا بقيمة 125 مليون دولار لبرامج التدريب الوظيفي والمناهج الدراسية والمقاييس الوظيفية،[4] هذا ما يعكس أهمية هذه البرامج في الارتقاء بالمهارات من خلال التعليم والتدريب في أماكن عمل خضراء، وإعداد

---

[1] - ماموني فاطمة الزهرة، المرجع السابق، ص 57.

[2] - المرجع نفسه، ص 333.

[3] - مكتب العمل الدولي، التقرير الخامس، التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء، الدورة 102، 2013، ص 45.

[4] - عماد فرحات، الوظائف الخضراء، مجلة البيئة والتنمية، المنتدى العربي للبيئة، العدد 121، 2008، ص 21.

أجيال جديدة من العمال في تسيير تحول الوظائف وتحسين القابلية للتوظيف، وهذا بالنسبة للعاملين في القطاعات التي تعتمد كثيرا على الموارد مثل التعدين والطاقة والزراعة ومصائد الأسماك والصناعات والاستخراج وتوليد الطاقة من الوقود الأحفوري،[1] إضافة إلى القطاعات الصناعية كتصنيع السيارات وبناء السفن والهندسة البحرية.[2]

كما تقوم منظمة العمل الدولية بإجراء دراسة عالمية تعتمد فيها على دراسة الحالة لعدد من الدول، لتقييم المهارات المطلوبة في مجال استحداث الوظائف الخضراء في شتى القطاعات، وذلك من خلال إصدار توصيات حول السياسة الخاصة بتنمية المهارات واستراتيجيات التدريب ودعما لهذا المسار أطلق المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية عددا من المبادرات الخاصة بالوظائف الخضراء التي من شأنها أن تسهم في استحداث فرص عمل، ففي سوريا مثلا تعاون المكتب الإقليمي للدول العربية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار برنامج الأمم المتحدة المشترك الخاص بتنمية المجتمع لتحقيق أهداف التنمية للألفية، بهدف دعم الوظائف الخضراء في طاقة الشمسية عبر تنمية المهارات في بعض القرى الأكثر فقرا في البلد.[3]

3/ استحداث منظومة تشريعية ملائمة:

إن مرونة المنظومة التشريعية وملاءمتها مع الاقتصاد الأخضر، من أبرز العوامل التي من شأنها أن تعزز الوظائف الخضراء، سواء تعلق الأمر بقوانين العمل فيما يخص نظرة جديدة لعقود العمل وحقوق العمال، بإضافة إلى تمكينهم في المشاركة في اتخاذ القرارات، السلامة والصحة المهنيتين، بيئة عمل خضراء، تغطية شاملة فيما يتعلق بالتأمينات الاجتماعية، والإدماج الاجتماعي هذا من جهة، ومن جهة أخرى موائمة التشريعات المتعلقة بالاستثمار والنشاطات الاقتصادية التي يمكنها أن تدفع عجلة الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، كما نخص بالذكر أن تلك القوانين المتعلقة بالجباية وأسعار الضرائب والدعم(قوانين المالية).

ويمكن الاستشهاد بتجربة الهند في هذا المجال إذ صدر "قانون ضمان التشغيل الريفي القومي" لسنة 2006، الذي هو بمثابة نظام حماية اجتماعية وأمن معيشي لفقراء الريف، يستثمر في الحفاظ على رأس المال الطبيعي وتجديده، ويتخذ هذا القانون صورة برنامج أشغال عامة، يضمن على الأقل 100 يوم عمل مدفوع الأجر في السنة لكل أسرة يتطوع منها أحد أفرادها البالغين ضمن هذا البرنامج، إذ تضاعف حجمه أربع مرات منذ بدايته، بحث بلغت استثمارات سنة 2010 نحو 8 مليار دولار أمريكي، وقد تم استحداث 3 مليارات من أيام العمل، واستفادت منه 59 مليون أسرة، وتخصص من هذه الاستثمارات نحو 84 بالمائة للحفاظ على المياه وتنمية الأراضي ونظم الري.[4]

4/ ترشيد وحوكمة النفقات المتعلقة برأس المال الطبيعي:

[1] - هناك حالات بعينها تحتاج لمجموعة من التدريبات والمهارات قديمة، كما هو الوضع بالنسبة لسائق الحافلات عندما يقود حافلة تعمل بالطاقة غير الوقود الأحفوري، لذلك لا تتم تغيير طريقة القيادة، بل يكفي بالتعلم أثناء العمل، لكن في المقابل هناك مجالات أخرى تحتاج إلى تدريب وتكوين معمق ومتخصص، والأمر يتعلق بميكانيكي السيارات الذي يستلزم عليه الانتقال من سيارة تعمل على البنزين إلى سيارة كهربائية؛ انظر، مجلة العمل الدولية، من حوض لبناء السفن إلى مركز لمصادر الطاقة المتجددة، وظائف الغد الخضراء، عالم العمل، العدد 69، 2011، ص7.

[2] - ماموني فاطمة الزهراء،المرجع السابق، ص 32.

[3] - الأمم المتحدة، المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية، تقييم الوظائف الخضراء في لبنان، المرجع السابق، ص 4.

[4] - مكتب العمل الدولي، المرجع السابق، ص 72.

حيث أن دعم أسعار السلع يشجع على عدم الكفاءة والتبديد والإسراف في الاستخدام، مما قد يؤدي إلى الندرة المبكرة للموارد القيمة المحدودة أو تدهور الموارد المتجددة والنظم الايكولوجية؛ مقابل استخدام الدعم الأخضر كتدابير لازمة لدعم الأسعار والحوافز الضريبية، والدعم على منح قروض مباشرة من أجل تجنب الانحسار في الأصول والنظم غير المستدامة أو فقدان رأس المال الطبيعي الذي يعتمد عليه الشعب لكسب رزقه ولضمان بنية تحتية وتكنولوجية خضراء من شأنها أن تساهم في دعم عجلة النمو والتوظيف.[1]

المطلب الثاني: الوظائف الخضراء ودورها في تعزيز العمل اللائق

إن التحول من اقتصاد تقليدي الملوث للبيئة إلى اقتصاد أخضر مستدام أكثر ملائمة مع المتطلبات الراهنة للبيئة والمناخ، يعتبر فرصة مهمة لتنمية اجتماعية عادلة، ولعل استراتيجية الوظائف الخضراء تسعى وتستهدف بالأساس الفئة الهشة من الأفراد التي تعاني من البطالة والفقر في العالم، وذلك من خلال توليد المزيد من الوظائف والإدماج الاجتماعي الواسع، مما قد يساهم في الحد من ظاهرتي الفقر والبطالة (**الفرع الأول**)، هذا إلى جانب تحسين نوعية طائفة واسعة من هذه الوظائف اللائقة من خلال توفير بيئة عمل خضراء آمنة وسليمة من جميع أشكال انبعاثات الغازات الدفينة والتلوث والأخطار المهنية، كما يحظى أصحاب هذه الوظائف بأجور وتأمينات اجتماعية لائقة مقارنة بالوظائف مماثلة في قطاعات أخرى غير مستدامة (**الفرع الثاني**).

الفرع الأول: الوظائف الخضراء ومحاربة الفقر والبطالة

إن حوالي ثلاثة أرباع سكان العالم - الذين يعيشون على الأقل من دولارين في اليوم - يعتمدون في معيشتهم على البيئة، وفي الوقت ذاته فإن تغير المناخ نتيجة التلوث يسهم بشكل كبير في تفاقم أزمة البطالة وبالخصوص في أوساط الشباب على الرغم من الجهود المبذولة من طرف حكومات الدول والشركاء الاجتماعيين للتخفيف من حدة هذه الظاهرة، إذ سيبلغ عدد الأشخاص الذين هم في سن العمل من جيل الشباب خلال العقد الثاني من القرن الحالي حوالي مليار شخص،[2] لذلك أضحى التصدي للتحديات البيئية[3] عن طريق الوظائف الخضراء بمثابة فرصة حقيقة من أجل توفير وخلق فرص عمل لائقة ومستدامة في نفس الوقت، والتي من شأنها تقليل من معاناة الفقر والبطالة التي تشهد ارتفاعا ملحوظا في الآونة الأخيرة.

وفي هذا السياق جاء مفهوم الوظائف الخضراء كإستراتيجية فعالة لتخفيف من الأثر البيئي على فرص العمالة من جهة، والقضاء على الفقر وخلق فرص عمل لائقة بوتيرة أسرع من أجل الولوج لاقتصاد مستدام من جهة أخرى، بحيث يمكن أن تكون هذه الوظائف بمثابة جسر يربط بين القضاء على الفقر المدقع والجوع والبطالة، وتحقيق الاستدامة البيئية حسب الأهداف التي سطرتها الألفية (الهدف الأول والسابع من الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة). وفي هذا الصدد توصلت مجموعة من البحوث إلى أن تخضير المنشآت والقطاعات بمختلف مجالاتها باستحداث الوظائف الخضراء في سياق هذه العملية سوف

[1] - ماموني فاطمة الزهرة، المرجع السابق، ص 35-36.

[2] - منظمة العمل الدولية، مجلة العمل الدولية، العدد 25، (أكتوبر 2009)، ص 10.

[3] - يرى البعض أن سياسات البيئة هي الخطر الأساسي والمحتمل الذي يهدد الوظائف وفرص العمل، لأن عدم التصدي لمثل هذه التحديات البيئية، مثل استنزاف الموارد وخسارة التنوع البيولوجي وازدياد شدة وتكرار العواصف والفيضانات وموجات الجفاف نتيجة تغير المناخ، قد يمثل خسائر كبرى والتي يكون تأثيرها سلبي على مصادر الرزق وفرص العمل في المستقبل القريب.

يشكل قفرة نوعية في التخفيف من معدلات البطالة والفقر وتحقيق استدامة بيئية في الوقت ذاته،[1] بدليل ما أفرزته برامج الوظائف الخضراء الفاعلة حاليا في عدة دول وقطاعات في كل من أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا، هذا ويقدر تقرير أصدره برنامج الأمم المتحدة للبيئة في ديسمبر 2007 بعنوان "الوظائف الخضراء: نحو عمل مستدام في عالم قليل الكربون"، أنه عام 2006 كان هناك أكثر من **2.25 مليون** وظيفة في قطاع الطاقة المتجددة وحده، وبالمقارنة، بلغ إجمالي فرص العمل في قطاع النفط والغاز عام 1999 نحو مليونين فقط، وفي قطاع التعدين (الفحم وغيره) نحو **11 مليونا**، وفي النقل الجوي بإجمالي **4 ملايين** وظيفة.[2]

وفق تقرير "الوظائف الخضراء"، الذي تم إعداده بالتعاون مع منظمة العمل الدولية والرابطة الدولية للاتحادات العمالية تم استخدام نحو **300 ألف** عامل في طاقة الرياح وأثر من **100 ألف** في النظم الفوتوفولطية الشمسية حول العالم، ففي الصين والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا يعمل أكثر من **600 ألف** عامل في الطاقة الحرارية الشمسية، بحيث يتم تشغيل حوالي **1.2 مليون** عامل في مشاريع الكتلة الحيوية في أربع بلدان رائدة في هذا القطاع وهي البرازيل والولايات المتحدة وألمانيا والصين، ويبلغ مجموع العاملين في القطاعات المتجددة حاليا نحو **2.3 مليون** شخص في البلدان التي تهتم بهذا القطاع.[3]

وانتهت دراسات أخرى إلى نتائج مشابهة، فقد خلص استعراض لثلاثين دراسة شملت 15 بلدا والاتحاد الأوروبي ككل ألى تحقق زيادات صافية فعلية أو محتملة بأحجام لا يستهان بها في مجال التوظيف، بحيث قدر إجمالي الزيادات الصافية بواقع **0.5** إلى **2 بالمائة** من التوظيف الكلي، أي ما يعادل **15 مليون** إلى **20 مليون** وظيفة إضافية، سواء كان التوظيف مباشر أو غير مباشر، وقد تبين في اقتصادات أسواق صاعدة مثل البرازيل والصين وموريشيوس وجنوب إفريقيا أن الاستثمار المراعي للبيئة يجعل النمو الاقتصادي وتوظيف العمالة أكثر نجاعة وفعالية مقارنة باستمرار الوضع على ما هو عليه،[4] بالإضافة إلى الوظائف الجديدة، يمكن تحقيق مكتسبات أخرى في مجال التوظيف والمجال الاجتماعي بإتباع سياسات مناخية نشطة التي يمكنها انتشال مئات الملايين من هواجس الفقر والبطالة.[5]

كما كشف تقرير حديث لمنظمة العمل الدولية تحت اسم "الاستخدام والآفاق الاجتماعية في العالم، التخضير مع فرص العمل" لسنة 2018، على أن 24 مليون فرصة عمل جديدة ستخلق عالميا بحلول 2030، بشرط تفعيل السياسات

[1] - الأمم المتحدة، منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقييم الوظائف الخضراء في لبنان – التقرير التوليفي، المرجع السابق، ص 4.

[2] - عماد فرحات، المرجع السابق، ص 15.

[3] - المرجع نفسه، ص 16.

[4]- Poschen Peter, Decent Work – Green Jobs and the Sustainable Economy, Sheffield, United Kingdom, 2015, p.25.

[5] - International Labour Organization (ILO), Working Towards Sustainable Development; Opportunities for Decent Work and Social Inclusion in a Green Economy, Geneva, 2012, p.40.

الصائبة لتعزيز اقتصاد أكثر اخضرارا،[1] مما يشكل حلا لإحدى التحديات الكبرى في ظل التزايد المطرد لفئة الشباب الباحثين عن فرص عمل.[2]

والملاحظ من الدراسات السابقة أن عدد الوظائف الخضراء المستحدثة يكون في جميع مراحل علميات الخضرنة، إلا أنه متوقف على حجم الطلب والاستثمار وحجم التجارة وحجم مرونة العمالة وأسواق العمل في البلدان المعنية، كما تجدر الإشارة إلى أن خلق هذه الوظائف الجديدة لا تكون بالضرورة وظائف خضراء فقط (تلك متعلقة العمالة في إنتاج مخرجات البيئية؛ العمالة في العمليات البيئية)، بل يمكن تكون هناك وظائف غير خضراء في قطاعات غير بيئية لكنها توصف بالوظائف اللائقة المستحدثة بفضل الخضرنة وهو ما يطلق عليه بالتوظيف غير المباشرة.

الفرع الثاني: الوظائف الخضراء والعمل اللائق

لن يقتصر دور الوظائف الخضراء على توفير فرص عمل فحسب، بل يمكنها أن تتعدى ذلك من خلال تأثيرها أيضا على نوعية فرص العمل وتغيير ظروف العمل، لكي تصبح هذه الوظائف ذات نوعية جيدة ولائقة في نفس الوقت. والمقصود هنا بالعمل اللائق هو العمل المنتج الذي يؤدى في ظروف تسودها الحرية والإنصاف والأمن وكرامة الإنسان.[3]

وهذا ما يوفر استحداث الوظائف الخضراء من خلال تغيير نوعية العمل وتحسين ظروف العمل من خلال العدالة الاجتماعية المنصفة أو كما يسميها البعض بالعولمة العادلة، لأن مضمون الوظائف الخضراء لا يكمن في تخضير فرص العمالة فحسب، وإنما أن تكون لائقة أيضا بمعنى خلف فرص عمل ذات نوعية وجودة عالية مقارنة بالوظائف الأخرى المماثلة.

وهذا وترتكز الوظائف الخضراء واللائقة على مفهوم مبدأ المساواة بين النساء والرجال وعدم التمييز بينهم في العمل والتشغيل ومراعاة معايير وظروف العمل، بالإضافة إلى مراعاة الأجر اللائق والمداخيل الكافية والمنصفة التي تكفل للعامل العيش الكريم واللائق، ومن جهة أخرى توفير أماكن عمل خضراء خالية من جميع أشكال التلوث وانبعاثات الغازات الدفيئة، والذي بدوره يساهم في خلق بيئة عمل سليمة ولائقة والتي تراعي الصحة والسلامة المهنيتين والصحة العامة على وجه الخصوص، وبالتالي ستجنب العمال ويلات الأخطار المهنية التي كانت تهددهم في القطاعات الصناعية غير مراعية للبيئة والصحة، ومن جهة أخرى احترام حقوق العمال و تمكينهم من المشاركة والمساهمة في اتخاذ القرارات داخل منشآت خضراء، هذا إلى جانب التأمينات الاجتماعية من خلال تغطية شاملة ولائقة تتعدى الاقتصاد المنظم إلى الاقتصاد غير المنظم، خصوصا فيما يتعلق بالتأمين عن البطالة.

إن انتهاج مقاربة الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة عن طريق استراتيجية الوظائف الخضراء اللائقة يمكنها أن تساهم بقسط وفير في تحسين ظروف ومعايير العمل في البلدان النامية، وذلك من أجل كبح وتيرة التغيرات التي أحدثتها العولمة وتخفيف من الآثارها السلبية، ولعل أبرزها انتشار عقود العمل غير النمطية، التي أصبح تهدد اليد العاملة مستقبلا، وبناء عليه يمكن للوظائف الخضراء خلف فرص عمل لائقة ومستدامة في نفس الوقت، بعيدا عن عقود العمل محددة المدة و

[1] - الاقتصاد الأخضر، نموذج عالمي للتنمية، الحكومات العربية مطالبة بإعداد استراتيجيات وطنية لحماية البيئة، مجلة الأهرام، العدد 143، 2018، ص 203.

[2] - ماموني فاطمة الزهرة، المرجع السابق، ص 60.

[3] - قاموس مصطلحات منظمة العمل الدولية، ص 9-10.

التوقيت الجزئي، العمل المنزلي، العمل عن بعد، عقد المقاولة من الباطن، والتي جاءت في سياق تحقيق نوع من التوازن بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية.

خاتمة:

تعتبر الوظائف الخضراء إحدى مقاربات الاقتصاد الأخضر التي جاءت في سياق بيئي صرف، بهدف تخفيف المد والأثر البيئي للشركات والقطاعات الاقتصادية لتصل إلى مستويات مستدامة، لكنها مضمونها يشمل كل الأبعاد الثلاثية التي تقوم عليها التنمية المستدامة، ولعل أهمها الحد من الفقر ومحاربة البطالة وتعزيز العمل اللائق.

لذلك نأمل أن تنتهج الجزائر وأن تسير في هذا الطريق من خلال الاستثمار في الطاقات والموارد المتجددة، وتبني خيار الاقتصاد الأخضر والتركيز على قطاعات بعينها كالطاقة الشمسية، الرياح، السياحة، والزراعة، وتدوير النفايات، وذلك تماشيا مع سياسات التي تنادي بها منظمة الدولية والإقليمية على رأسها منظمة العمل الدولية، بالإضافة إلى برامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي من شأنه أن ينعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي والأسواق العمل وتخضير مناصب العمل والحد من ظاهرة البطالة من أجل الوصول لاقتصاد أخضر مستدام.

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع باللغة العربية:

- الاقتصاد الأخضر، النموذج العالمي للتنمية، الحكومات العربية مطالبة بإعداد استراتيجيات وطنية لحماية البيئة، مجلة الأهرام، العدد 143، 2018.

- الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم 2009، تعزيز التنمية وانقاد الكواكب، نيويورك 2011.

- الأمم المتحدة، المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة الأمم المتحدة، اعتماد الوظائف الخضراء لتعزيز توظيف الشباب في ست من القرى السورية المائة أشد فقرا، ورشة عمل من تنظيم منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، بيروت، 25 – 27 مارس 2011.

- رلي مجدلاني، إدارة التنمية المستدامة والإنتاجية، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الأسكوا)، 2010/12/15.

-عماد فرحات، الوظائف الخضراء، مجلة البيئة والتنمية، المنتدى العربي للبيئة، العدد 121، 2008، ص 15.

- قحام وهيبة، الوظائف الخضراء كمفتاح لاقتصاد مستدام، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد 1، 2016.

- ماموني فاطمة الزهرة، رهانات الاقتصاد الأخضر في تخضير الوظائف والحد من الفقر، مجلة الحقيقة، المجلد 8، العدد 1، 2019، ص 56.

-ماموني فاطمة الزهرة، رهانات الاقتصاد الأخضر في تخضير الوظائف والحد من الفقر، النور للنشر والتوزيع، ألمانيا، ط.1، 2019.

- مجلة العمل الدولية، من حوض لبناء السفن إلى مركز لمصادر الطاقة المتجددة، وظائف الغد الخضراء، عالم العمل، العدد 69، 2011.

- مكتب العمل الدولي، التقرير الخامس، التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء، الدورة 102، 2013.

- مكتب العمل الدولي، مجلس الإدارة، الدورة 310، يناير – مارس 2011، الوثيقة رقم GB.2/312.

- منظمة العمل الدولية، مجلة العمل الدولية، العدد 25، (أكتوبر 2009)، ص 10.

المراجع باللغة الأجنبية:

-International Labour Organization (ILO), Working Towards Sustainable Development ; Opportunities for Decent Work and Social Inclusion in a Green Economy, Geneva, 2012, p.40

-Poschen Peter, Decent Work – Green Jobs and the Sustainable Economy, Sheffield, United Kingdom, 2015, p.25.